والدبوب لغير الزان الذكر وهو يونث ويذكر وجمعها في القلة اذؤب وفي الكثرة ذئاب مثل فرخ وفراخ
ولا يقال هذا ذئبة الا اذا كانت مملوءة ما او فريسة من الملك ولا يقال لها وهي فارغة ذئوب قال
بعد البير وقوع النجس فنزحها تطهرها فانجست اي اذا وقع في البئر نجاسة مائعة كالبول والدم الكثير
ينجس ماءها وقيل ونزحها تطهرها اي نزح البير والمراد ماءها ذكر المجاز وأراد الحال كما قال جهري النهار
وسائل الميزاب اي جري الماء في النهر وسال الماء في الميزاب ومنه قوله تعالى واسأل القرية اي اهل القرية
ثم ماء البير منه على اتساع الاثار دون القياس لهذا مدين اما ما نقل عن محمد انه قال اصنع بي
وراي ابي يوسف على ما البير في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفله ويوخذ من اعلاه واما ما قاله
بشر المريسي انها تطهر ولا ينتفع بها ابدا فكفر عبرها لانها ولو نزحت تبقى النجاسة في الحجارة
والطين وقوله فاقتدى تنبيه على معرفة قول بشر المريسي والاقتباس هو الاستضاء اي استضي
بنور العلم ليبين لك الصواب والايقر البير بعيرتان نوذرق العصفور والورسان اي اذا
وقع في البير بعيرة او بعيران من بعرة الابل او الغنم لم يفسد الماء لان ارباب الغلوات لم يسلم
رؤس حاجزه والمواشي تبعر حولها ويلقيه الريح فيها فجعل القليل عفوا للضرورة والضرورة في الكثير
ولهوما يكثره الناظر وقيل ما غطى ربع وجه الماء وقيل ما لا يحلو الكل دلو عن بعرة او بعرتين وهو
الصحيح قال في الهداية ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمتكسر والروث والخثي لان
الضرورة تشمل الكل وفي النهاية اختلف في روث الحمير واختثا البقر فقيل قليله وكثيره
يفسد الماء لانه مستخرج فيبقى داخل فيه الماء وكذا المتفتت من البعرة ظاهر الرواية وعند ابي
يوسف ان القليل من الروث واختثا البقر عفو وهو الاوجه كذا قال المحبوبي الروث للفرس
والبغل والحمار والخثا للبقر وجمع الخثا للبقر والبعر للابل والغنم المعز والضان واختلفوا
في ابعار الامصار قيل انه لا ضرورة فيها فتفسد وقيل اذا كانت الدواب تنقى منها فهي كابعار
الغلوات وهو المختار ولو بعرة اشاة في الحلب بعرة او بعرتين يرمي بها ويشرب اللبن لمكان
الضرورة وهذا اذا رمى بهن ساعة ولم يبن له قول وقوله وذرق العصفور والورشان
ذرق الطائر خروج وقد ذرق يذرق والورشان بكسر الواو جمع ورشان بفتح الواو والراء
وهو طائر صغير يقال له ساق حر وتفسيره انه اذا وقع في البير حمام الحمام والعصافير لا يفسد

لانه ليس له رائحة خبيثة م والبير قد افسدها الشيخان م بول شاة وابي الشيخان شيء اي اذا
بالت الشاة في البير نزح كل عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا ينزح الا اذا غلب على الماء
فيخرج من ان يكون طهورا وحاصله ان بول ما يوكل لحمه طاهر عند محمد ونجس عندهما م ومقدار نحو
الفارة عشرون م من الدلاء نزح او للثون م للعذرة بطريق الاستحباب
والفارة مهجورة واما ما يكون النزح بعد اخراج الواقع واما ما دام فيها فلا يعتد من النزح
وهذا اذا ماتت الفارة هاربة من الهرة والا بجروحه والا في بئر ماء قليل خرجت حيه لانها اذا كانت
هاربة تبول غالبا وكذا الهرة اذا وقعت في البير هاربة من الكلب او مجروحة نجس الكل وحكم
الفارتين والثلث والاربع كالواحدة والخمس كالهرة الى التسع والعشر كالكلب وهذا عند
ابي يوسف وقال محمد الثلث كالهرة والست كالكلب وكذا العصفور وما في معناه واما
الفارتين فهما كالواحدة اجماعا واما ما كان بين الفارة والهرة فهو كالفارة وما كان بين
الهرة والكلب فهو كالهرة وكذا ابدا مع الاصغر فوله وعشرون اه ولا يشترط المتابعة في النزح
عندهما خلافا وقال الحسن بن زياد يشترط هل تطهر البير اذا انفصل الاخير عن الماء او حتى يتنحى عن
راس البير قال ابو يوسف لا تطهر حتى يتنحى عن راس البير وقال محمد تطهر بالانفصال عن الماء وفائدة
ما اخذ من البير بعد الانفصال من الماء قبل ان يتنحى عن راس البير فعند ابي يوسف هو نجس وعند
محمد طاهر هو لو ان هرة لصدت فارة فوقعتا جميعا في البير ان كانت الهرة حيه والفارة ميتة
نزح عشرون دلوا وان كانا ميتين نزح اربعون ويدخل الاقل في الاكثر وان كانت الفارة مجروحة نزح
جميع الماء لو تعسر ما البير بعد وقوع الفارة فيه او عيدها قبل النزح ثم عاد لم تطهر الا بالنزح عند ابي يوسف
وقال محمد يطهر بالجفاف حتى لو صلى رجل في قعرها جازت صلاته عند محمد خلافا لابي يوسف
ولو نصب الماء لم تحفر من اسفلها حتى عاد ها الماء لاختلاف المشايخ فيه على قول محمد والصحيح لا يدرى
النزح ومعنى قولنا تنصب اي غار في الارض ولو وجب في البير نزح عشرين دلوا فنزح عشرة دلا
فنفد الماء ونبع غيث بعد ذلك لزمهم ان ينزحوا عشرة اتمها الوصيف عند ابي يوسف وقال
محمد لا يحتاج الى نزح شيء لخبر لانه يكون اشد حالا من الكلب كذا في الفتاوى قوله وفي رواية الجمع